مشروع الترجمة والتنمية: إكراهات وتوصيات

The Project of Translation and Societal Growth: Constraints and Recommendations

د. سومية بوكنانة: عضو مختبر البحث Applied Communication in Context Laboratory (ACC)، جامعة محمد الأول، المغرب.

Dr. Soumya Bouknana: member of Applied Communication in Context Laboratory (ACC), Mohammed I University (UMP), Morocco.

Email: soumyabouknana@gmail. com

الملخص:

تقدم هذه الدراسة قراءةً في التداخلات والعلاقات الطردية ما بين ميداني التنمية المجتمعية الشاملة ومشروع الترجمة. تهدف هذا الدراسة إلى التأكيد على قدرة الترجمة على إنزال المشروعات التنموية، من خلال التغذية العبر – ثقافية والتواصلية التي يسمح بها النقل الترجمي من ثقافة وحضارة إلى أخرى. ثم يشير البحث نفسه على تأثير التنمية على قدرة المؤسسات الترجمية على الأداء الفاعل داخل المشروع المجتمعي ككل. وتوصلت الدراسة إلى تحديد الإكراهات التي تشوب هذا مشروع عبر الترجمة، تتمثل في إكراهات خارجية ككيفية النظر إلى الترجمة وتعريفها ضمن مقاربة المشروع التنموي، ودور الرقابة والآليات واللوجيستيك، وإكراهات داخلية كعلاقة الترجمة بالمجالات الأخرى وتعميم اللغات الأجنبية وتأثرها بها. أخيرا، يقترح البحث بعض التوصيات المستقاة من تحليل الإكراهات المذكورة أنفا.

الكلمات المفاتيح: الترجمة، المشروع التنموي، إكراهات، توصيات.

Abstract:

The present paper provides a reading through the multiple intersections and correlations between holistic societal growth and translation as a project. It aims at emphasizing the aptitude of translation to put in place developmental projects, through that cross-cultural and communicative nurturing that translational exchange allows from one culture and civilization to another. The paper demonstrates the impact of societal growth on translation institutions, namely on their performance within such social project in general. It contributes in determining the constraints which are threatening the project of societal growth through translation. The constraints in question can be external, including the attitude to translation and the approach through which it is defined, the role of censorship, and of logistics. They can also be internal as the relationship of translation with the other domains, generalizing foreign languages acquisition along their impact on translation. By the end of the paper, a set of recommendations which emanate from the analysis of the constraints aforementioned is suggested.

Keywords: Translation, societal growth, constraints, recommendations

المقدمة:

إن اقتران كلمتي التنمية والترجمة بمفهوم المشروع أساسي في إدراك الهدف المجتمعي السامي لهاتين الكلمتين، بحيث أن التنمية لا تتأتى إلا بإعمال مهارات التخطيط والإنزال والتقييم، والبحث في آلياتها ووسائلها، أما الترجمة فتعتبر وسيلة لغوية المنشأ، حضارية الوقع، تساهم في مشروع التنمية الذي تتعدد وتتركب وسائله. وسيلتنا اليوم وسيلة تنفرد بخاصية الدينامية والعبر – ثقافية، تجعلها تنأى عن غيرها من الوسائل المتقادمة القابلة للإلغاء، لترتقي إلى مصاف المشروع نفسه. ومن هنا تأتي ضرورة موازنة الترجمة والتنمية كونهما مشروعين قائمين بذواتهما، ووسيلتين لبعضهما البعض في الوقت نفسه.

مشكلة الدراسة:

إن مشروع الترجمة والتنمية مشروع واعد، وحقيقي، ومستدام، ومتعدد ومتداخل الفروع. إنه مشروع يعمل بفاعلية وفعالية سبق وأن برهن عنها تاريخيا (Tymoczko, 2010)، قديما وحديثا. لكنه، وكجميع المشاريع المجتمعية الواسعة الطيف خاصة، يرزح تحت مجموعة من الإكراهات تَحُولُ دون إنزاله كُلِّيًّا أو جزئيا، أو تطبيقه بشكل مُتَّسِق على مستوى جيو –ثقافي وطني أو قومي، يمكن من الاستفادة من الإمكانيات التي تخولها ممارسة الترجمة. تسائل الدراسة عن نوع الاكراهات المفاهيمية والمؤسسية والاقتصادية التي تأثر في مجالي التنمية والترجمة، وتداعياتها على المشهد السياسي، والوعي المجتمعي، والتواصل العبر–ثقافي، والعرض التعليمي بشكل عام. يقابل هذه التساؤلات حصر متواضع لمجموع توصيات مقترحة لمجابهة اكراهات الترجمة والتنمية

منهج الدراسة:

في إطار المنهج الجدلي، تعتمد المقالة مقاربة مفاهيمية ترمي تفكيك الثغرات الاصطلاحية والمعرفية لكل من مفهوم التنمية المجتمعية ومفهوم الترجمة، بغية الوقوف على مكامن الخلل في تعريف المفهومين، خاصة بشأن تحديد العلاقات الطردية بينهما.

أهداف الدراسة:

- تعديل مفهوم التنمية المجتمعية ليشمل الرأسمال الانساني في صورته المندمجة والمنفتحة على الأخر كمركز لها.
- إعادة تعريف الترجمة خارج دائرة النقل اللغوي البحت، عبر إلقاء الضوء على دورها الفاعل في التنمية المجتمعية.

- فرز الإكراهات التي تأثر سلبا على رؤية المشروع التنموي وعلى تبوء الترجمة موقعها من عملية التنمية
- اقتراح توصيات توازي إكراهات التي تواجه التنمية المجتمعية والترجمة كل على حدة ثم كمشروع موحد

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تطرقها إلى موضوع التنمية المجتمعية وهو مبحث ذو طابع استشرافي تدخلي، يحلل معضلات التنمية ليشخص، مبدئيا وبشكل نظري، متغيرات من شأنها تأطير دراسات ميدانية تحليلية ووصفية مستقبلية. بالموازاة مع ذلك، تساهم الدراسة في تأهيل الترجمة من مجرد صنعة أدبية أو لغوية، الى ميدان رائد وفاعل في مشروع مجتمعي ذي صبغة سياسية واقتصادية.

الاكراهات

يجد القارئ أن الإكراهات تنقسم إلى قسمين اثنين. القسم الأول خاص بالتنمية؛ وتعريفها وتحديد معاييرها الذي طاله إغفال– خاصة في عالمنا العربي– بضرورة الاعتراف بالإنسان عنصرا فاعلا ومؤثرا في عملية التنمية، قادرا بعلم وفكر، يطورهما حتما من خلال التثاقف مع الأخر. أما القسم الثاني فيهتم بالترجمة، باعتبارها ممارسة أنيط بها تاريخيا دور نقل المعرفة والفكر، ليطالها ودورها في التنمية نفس الإغفال، والإهمال وعدم الإحاطة بالعوامل المؤثرة في الترجمة، ومنه في التنمية.

الإكراه الأول: التنمية، إكراه المشروع المفقود والمغيب

ظهر مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تكبدت الإنسانية خسائر بشرية واقتصادية هائلة ليحيط بالمؤشرات الاقتصادية الكمية التي تحصي نسب ومستويات العيش، وكذا الحصول على السلع والخدمات. نجد أن المفهوم المستعمل هنا ينحصر في النطاق المادي الصرف، حيث أن كل المؤشرات الموضوعة تقتصر على ما هو "بشري"، أي ضروريات البقاء على قيد الحياة. ولا تتعداه إلى ما هو أرقى، وأشمل أو أكثر جوهرية.

"في عام 2002، تبنى برنامج الأمم المتحدة للإنماء مفهوما للتنمية الإنسانية بديلاً عن التنمية البشرية في أول تقرير صدر له عن التنمية الإنسانية في الدول العربية، على أساس أن التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنوية[1]". وقد عرف التقرير –من خلال توصياته – التنمية

[1] شيماء بدير، التنمية في أصل الاسلام، مجلة الوعي الاسلامي، ص: 46، عدد 623، ديسمبر 2018.

الإنسانية بأنها "عملية توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتشمل تنمية قدرات الناس عن طريق تنمية الموارد البشرية"[1].

إن الملاحظة البسيطة لدول العالم الغربي وتطورها الاقتصادي والسياسي والثقافي، الذي بوأها موقع الريادة بل وموقع المتحكم في النظم العالمية، تجعل من استنتاج مراجعتها لمفهوم التنمية البشري وتعويضه بالإنساني استنتاجا بديهيا. كما تحيلنا الملاحظة نفسها إلى مقارنة الوضع بالعالم العربي، وكيف أنه تخلف عن الركب الحضاري. قد فقه الغرب سريعا إلى أن التطور والتنمية الحقيقيين لا يكمنان في ما هو مادي بشكل صرف، بل يعتمدان أساسا على تنمية الإنسان.

يقول "جورج قرم" في هذا الصدد: «ليست– التنمية –قضية تخطيط اقتصاد حول إجراء بعض المعادلات الرياضية وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعياً، واستقدام الأموال في حال نقصانها، إنما القضية هي قبل أي شيء آخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري. وهذا، بدوره، يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط الحضاري"[2].

يقف "صلاح حمودة" على موطن الخلل في إنزال مشروع التنمية في العالم العربي، مركزاً على هفوة المصطلح الذي بقي رهين تعريف متقادم، تجاوزه الغرب عقوداً مضت. تعريف توقف في أفضل الأحوال على الجانب البشري واغفل الإنسان وتنميته كفرد له ذات، ذات مُقْتَضَيات فكرية وروحية، وكمجتمعات مترابطة. يقول "صلاح حمودة" في هذا الصدد:

« إنّ فشل العمليات التنموية في العالم الثالث، ولاسيما العالم الإسلامي، سببه الرئيس أنها لم تكن شاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، حيث أن أكثرها يركز على الجانب المادي الذي يراعي التنمية الاقتصادية المحصورة في زيادة الإنتاج وتنميته ولو كان ذلك على حساب الجانب المعنوي في الإنسان، إذ لا عبرة به في عملية التنمية. ولا شكّ أنّ هذا الأمر يقود حتماً إلى فشل العملية التنموية عاجلاً أو آجلاً، بل إنّ واقع العالم العربي والإسلامي اليوم يعاني من هذه المشكلة في عملية التنمية، حيث «يشهد نسق القيم في المنطقة (العربية والإسلامية) صعوداً للقيم المادية والفردية وتراجعاً للقيم المعنوية والمجتمعية. وهذا التحول في القيم يهدد دون شكّ التوجه الإيجابي لقيم المجتمع ومسلكيات أفراده وجماعته، ويطرح تحدياً لعملية التنمية، والتكامل المنشودين[3]»

كيف للعالم العربي، وللأمة الإسلامية خاصة، أن تغفل معنى التنمية وهي المقصد الأول في شريعة الإسلام، والغاية من خلق الإنسان. قال الله تعالى " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها

[1] المصدر السابق.

[2] جورج قرم، التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، بيروت: دار الطليعة، 1981.

[3] صلاح عبد التواب سعداوي، تعريف التنمية وخصائصها: بحث في السياسة الشرعية، الرابط https: //cutt. us/ddCA

فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب" (هود: 61.)يشرح الدكتور صالح سالم النهام[1] أن الإعمار الذي تشير إليه الآية الكريمة هو أصل التنمية، يبني ذلك على شرح ابن كثير "استعمركم، أي: جعلكم عمارا، تعمرونها وتستغلونها. " وكذا شرح القرطبي بقوله " أي جعلكم عمارها وسكانها. يضيف قائلا أن عمارة الأرض تتطلب عنصرا فعليا ومؤثراً وهو الإنسان خاصة إذ لا يمكن أن تتم عملية الإعمار إلا بإنسان قادر ومهيأ بالأمان، والعلم والفكر، والمهارة التي تمكنه من القيام بعملية الإعمار، وهذا لب التنمية البشرية، التي ترتكز على تطوير الإنسان بجميع مكوناته؛ النفسية والعملية.

يربط النهام مفهوم التنمية بمفهوم التزكية، فالتزكية بالنسبة له من المعاني التي تضمنها التنمية بمفهومها الإسلامي والتي تضع الإنسان مركزا وأصلاً لها. وعن التزكية، يستشهد النهام بتفسير السعدي: زكى النفس أي طهرها من الذنوب ونقاها من العيوب، ورقاها بطاعة الله، وعلاها بالعلم النفع والعمل الصالح. "تعريف التزكية هذا يركز على الجانب الديني بطبيعة الحال، والجانب المعرفي وكذا جانب السعي أو العمل الصالح المتقن الذي يقفل للإنسان عيشه"[2].

يرى "السنوسي محمد السنوسي"[3] أن للتنمية مفهومين مرتبطين، أحدهما متصل بقياس حالة المجتمعات والدول، ويتصل الأخر بالإنسان على مستوى ذاته كفرد. ويشير إلى وجود ترابط وثيق وعلاقات طردية بين المفهومين. لا يمكن أن ننظر إليهما من زاوية الانفصال، كما أن حدوث خلل في أحدهما يؤثر سلبا على الأخر. يضيف السنوسي أنه على مستوى الإنسان، فللتنمية ثلاث مسارات أساسية: مسار نحو الذات، ونحو الحياة، ونحو الأخر. إذاً، ولتحقيق التنمية، لابد من العمل على تقويم الذات من خلال معرفتها، ومعرفة محيطها وكذا معرفة الأخر.

إن التنمية إذاً نهل مستمر و شامل ومتعدد الجوانب والاتجاهات. تتمثل التنمية في دفع المعرفة بالذات، فرداً وجماعة، عبر التواصل مع المحيط الذي لا يتم إلا عبر التواصل مع الأخر، في حوار عبر – ثقافي مرن أساسه تقبل الاختلاف. إن التنمية، إذاً، تفاعل حضاري مبني على تنمية الروابط الإنسانية بالإغناء المتبادل للحضارات المتجاورة مكانياً وزمانياً.

نستخلص مما سبق أن الإكراه هنا يتجلى في غياب المفهوم الأصح للتنمية في مجتمعاتنا العربية خاصة، حيث اغفل العرب المسلمون مرجعيتهم الإسلامية التي حددت التنمية مقصداً شرعيا بصيغة الوجوب، علينا بلوغه عبر تزكية النفس. فكما قال الله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" (الرعد: 11). كما يتجلى الإكراه أيضاً في تبني مفهوم قصير النظر للتنمية يقتصر على محددات بشرية مادية، لا إنسانية تضع الفرد في مركز العملية التنموية ولا يركز على مقتضيات

[1] صالح سالم النهام، التزكية أساس التنمية، مجلة الوعي الإسلامي، الافتتاحية، عدد 623، ديسمبر 2018.

[2] المصدر السابق.

[3] السنوسي محمد السنوسي. التنمية البشرية. المفهوم والمحاذير. مجلة الوعي الإسلامي. عدد 623. ديسمبر 2018.

التنمية التواصلية، ما بين الفرد ومحيطه وما بينه وبين الأخر. التنمية تفاعل حضاري واسع الطيف وشامل، لا يتحقق إلا بتلاقح ما بين المجتمعات، تتبادل من خلاله محصلاتها العلمية والثقافية، وكذا ذخائرها التاريخية وتجاربها السياسية.

هناك جانب آخر، حيث تجد أن مجتمعاً ما قد يعتقد أن التنمية لابد أن تنطلق من داخله وتنحصر وسائلها على وسائله وإمكاناته وفكره ومرجعياته فقط. قد يكون ذلك راجع إلى تقوقع فكري. فالبعض لا يرى بضرورة الانفتاح على الأخر ولا المنفعة من الجلوس جلسة المتعلم إزاءه. وهو من الكبر والعجب بالنفس. أما البعض الآخر فقد يرفض التنمية بمفهوم التشاطر والأخذ بما لدى الآخر خوفا من محاذير هكذا تفاعل حضاري، قد يضر المجتمع من جراء اختلاف القيم والرؤى. وهو سبب لا جدوى من اتخاذه عذرا لعدم التلاقح والتفاعل والتثاقف. فعلوم النقد والتمحيص في مجالات الأدب والفكر، بل والعلوم أيضا، تعج بوسائل التدقيق والفرز. إن التفاعل الحضاري لا يعني عدم المقارنة والتقليد الأعمى، بل إن الواجب الحتمي يقتضي فرز المستورد من الأفكار على أرض المفاهيم الخاصة بكل مجتمع.

الإكراه الثاني: تعريف الترجمة ومقبولية رؤية المشروع

تاريخيا، لقد تراوحت وضعية الترجمة أو تعريفها ما بين كونها ممارسة فقط أو فنا أو علما متخصصا، لم ترتبط هذه التعاريف الثلاثة للترجمة بحقبة معينة بل لازال الجدال حول التعريف الأنسب والأقرب للترجمة قائما إلى يومنا. حيث صعب هذا الجدال المفاهيمي مسألة الاتفاق حول مكانة الترجمة وأهميتها أكاديميا، وبالتالي أضعف نسبيا دورها ثقافيا ومجتمعيا. حتى وإن خلص بعض المحللين إلى رجاحة تعريف معين، لم تستطع الغالبية العظمى أن تضع الترجمة داخل إطار "المشروع"، تتحول من خلاله الترجمة من غاية في حد ذاتها إلى وسيلة لتحقيق مآرب أرفع وأنفع.

الإكراه الثاني: الرقابة والإرادة السياسية الداخلية والخارجية

بعد أن أضحى دور الترجمة جليا –وهو الإقْرار الذي توصل إليه صناع القرار منذ عصور مضت– أمست الترجمة ممارسة مراقبة. لا بد هنا من تعريف مفهوم الرقابة المرتبط بالترجمة. فمفهوم رقابة الترجمة تغير عبر التاريخ من مفهوم بسيط يقصي كل ما هو غير "إنجيلي" ثم كل ما هو "متحرر"، إلى كل ما هو "شيوعي"، ثم إلى كل ما هو" غير منحاز" متأثرا بدينامية موازين القوى (Translation Studies Forum, 2011). تغير مفهوم الرقابة هذا إلى مفهوم أكثر تعقيدا. خاصة مع تطور وسائل الاتصال والتواصل وتعاظم حجم المعلومات السارية عبرها. أضف إلى ذلك التحول الديناميكي للتضاريس السياسية العالمية تطبعها التحولات الفكرية المتناسلة والسريعة في إطار العولمة والاتجاهات التطبيعية غير المتماسكة. الشيء الذي تمخض عنه مفهومان لرقابة الترجمة.

- **المفهوم الاول: رقابة الترجمة كفعل سياسي ذي وعي وقصد.**

عن "مولر" (Muller, 2004) ، طبق أصحاب السلط الرقابة (على الترجمة) وأعطوها شرعية قانونية ومؤسسية حتى يحموا مصالحهم، وذلك من خلال:

- وضع القوانين الخاصة بالترجمة والمترجمين، كقوانين حماية الحقوق الأدبية وتنظيم مهنة الترجمة مثل معاهدة "بيرن" Bern لإجازات الترجمة وذلك على المستوى الداخلي والخارجي.
- خلق لجان ذات طابع مؤسساتي تابعة لهيئات حكومية ترصد " النشاز " الفكري ذي الطابع السياسي أو الديني على المستوى الداخلي خاصةً.

- **المفهوم الثاني: رقابة الترجمة كمنتج ثقافي (أو معبر عن ثقافة معينة)**

لابد هنا من الإشارة إلى أن المقصود بصفة المنتج الثقافي في هذا السياق هو المفهوم الرقابي لا الترجمي.

وخلص "بورديو" (Bourdieu, 1992) إلى إن المجتمعات تمارس رقابة نوعية على الترجمة من خلال مرجعياتها الثقافية (عادات، تقاليد، أحكام مسبقة، وأذواق) لتسقط تسويقيا على المنشورات المترجمة. هنا تظهر الرقابة كظاهرة اجتماعية تمتثل لمفهومHabitus أو العادة.

الرقابة والأعمال الأدبية

لوحظ أن هناك تركيز كبير على رقابة الكتابات الأدبية لمسؤولياتها عن تحديد المخيال العام للمجتمع public imagination, خاصة أدب الأطفال لعلاقته بالجانب الأخلاقي ودوره في المحافظة على القيم السائدة وتمرير الإيديولوجيات المختلفة وتشبيعها للنشأ في إطار الهندسة الاجتماعية (Wohlgemuth, 2011)

المسؤولون عن رقابة الترجمة

- الناشرون: أصحاب دور النشر، أي أصحاب رؤوس الأموال، ثم مدراء النشر ويقصد بهم المسؤولون عن انتقاء النصوص للترجمة.
- سماسرة شراء وبيع الحقوق الأدبية.
- المترجمون: محترفون أو هواة
- القائمون والفاعلون والمؤثرون (داخليا وخارجيا) على السياسة الثقافية،
- اللجان الحكومية لرقابة الأعمال الأدبية.

إن هذا الحصر للمسؤولين عن رقابة الترجمة لا يتخذ ترتيبا معينا، لأنه لا يمكن الجزم بهرمية معينة وقارة فالكل موجود على نفس الشبكة، شبكة علاقات دينامكية تنتقل فيها القوى حسب السياق الزمكاني والسياسي–الاقتصادي. فأصحاب دور النشر قد يؤثرون برؤوس أموالهم على لجان الرقابة الحكومية وقراراتهم، كما أن ذلك متاح لهواة الترجمة وحِرَفِيِّيها. إن انتظموا في مجموعات ضغط مثلا.

من خلال ما سبق، نرى أن الرقابة بمفهوميها ومصادرها المختلفة لها تأثير ثابت على الممارسة الترجمية، وبالتالي على دورها في التنمية المجتمعية على كل الأصعدة. فالرقابة قد تمثل عائقا قد يبطأ أو يوجه أو يوقف في بعض الأحيان العمل الترجمي ككل. لتتلاشى فرص التنمية عبر الترجمة، الظاهرة منها والباطنة، ومنه يضمحل التقدم المجتمعي.

الإكراه الثالث: الآليات واللوجستيكيات

لتنزيل مشروع الترجمة للتنمية لابد لنا من توفير آليات ولوجيستيكيات معينة، منها المؤسسات وقنوات التواصل والمترجمون أنفسهم.

- **المؤسسات**

ليس الإكراه هنا في شح المؤسسات بالضرورة، فالعالم العربي يتوفر (وإن كان هناك تفاوت بديهي) على معاهد ومراكز ولجان وكليات أو شعب متخصصة في الترجمة، وتدريسها، وتنظيمها وكذا تطويرها. إلا أنها مجهودات مبعثرة، غير منسقة. إذن، تبقى هذه جهودا غير مجدية للمشاركة الفعلية في التنمية خاصة في غياب رؤية موحدة، تعتمد تعريفاً موحداً للترجمة، واعترافا وإقرارا بقدرة الترجمة على الإسهام في التنمية. كيف ذلك ومازالت تلك اللجان والمراكز لا تعتكف على توحيد المصطلحات التقنية على الأقل، بل تمعن في تعزيز الاختلاف، رغبة في التميز والتفرد. مادامت فردانية الفكر والطموح تغلب على ممارسات الترجمة، فلا يمكن لنا أن نتحدث عن تنمية عبر الترجمة. تحدث عبدالله العميد[1] (2012) عن توقف مشروع إحصاء الأعمال المترجمة، والأبحاث عن الترجمة لشح الموارد المادية. وهذا إكراه آخر، وهو إكراه لا يستلزم إيضاحا.

- **المترجمون**

إن الإكراه في ما يتعلق بالمترجمين على مستويين: على مستوى الأهلية ومستوى الاستعداد. فالمترجمون عادة أو غالبا هواة. إن قلة فقط هم المتخصصون المحترفون، خريجو مدارس أو كليات الترجمة.

[1] قراءة في كتاب المترجم عبد الله العميد تمت في إطار تكوين قدمه شخصيا، لفائدة طلبة الدكتوراه والماستر بجامعة محمد الأول، وجدة بالمغرب برسم سنة 2016. –2017

إذن نجد أن الإشكال الأول له علاقة بتكوين المترجمين اللغوي (أي براعتهم وتمكنهم من اللغة أو اللغات المترجم منها وإليها) وكذا تكوينهم الترجمي (أي تمكنهم من تقنيات الترجمة العلمية الدقيقة). نستنتج هنا أن أداء المترجمين لابد أن يؤثر بشكل حتمي على مقروئيتهم، ومعدلات نشرهم وبالتالي نسبة تفويتهم للرسائل التنموية. أو الخطاب التنموي، أما الإشكال الثاني فله علاقة باستعداد المترجمين لخوض المشروع التنموي. فالامتناع أو التلكؤ قد يعزوه غياب التشجيع من المحيط الثقافي الاجتماعي والسياسي. وقد يكون الوازع ماديا. فلا يجب أن نغفل دور التحفيز المادي المالي إلى جانب المعنوي منه لضمان إشراك المترجمين، خاصة أفضلهم، وضمان التزامهم بالمشروع التنموي بطريقة مستدامة.

- **التواصل**

إن مشكل التواصل مطروح وبشدة، رغم كوننا نعيش في عصر التواصل بالنظر إلى التقنيات والتكنولوجيات المتاحة والتي لا تنفك تتطور آنيا وعلى نطاق واسع. إن المشكل كما ذكرنا سابقا ليس في شح الآليات، وإنما في تفعيلها على مستوى التراجمة كمهنيين وخبراء في المجال، وكذا على مستوى المؤسسات المنظمة والمؤطرة له. فالتواصل يضمن تنقل وتناقل المعلومة التنموية "شفافيتها"، وسهولة الولوج إليها، وتوحدها وبالتالي ضمان التنسيق اللازم للعمل الترجمي التنموي.

الإكراه الرابع: إكراه تأثير علاقة الترجمة البديهية بالمجالات الأخرى

إن الترجمة فعل متعد. لابد للمترجم أن يترجما نصاً ما، ينتمي لمجال ما. إذن فالترجمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلوم وميادين البحث الأخرى. فإن طال تلك العلوم والميادين كساد وجمود، جف قلم المترجم وركدت الترجمة. هنا لابد لمشروع التنمية أن يجد وسيلة أخرى غير الترجمة إذن.

على المستوى الإبيستيمولوجي، يتجه البحث المعرفي في العديد من المجالات نحو الركود، لأنه ببساطة لا توجد علوم جديدة بل تكنولوجيات جديدة، وهي تحديثات لما سبقها من علوم فقط. ففي الكمياء مثلا، يعترف العلماء بأنه لا توجد مادة كيميائية جديدة لتكتشف، بل إن علم الكمياء بلغ سقف الاكتشاف منذ قرابة القرن. فالكيمياء الحديثة ليست إلا تركيبات مختلفة لنفس المواد الموجودة في الطبيعة. فليس هناك تطور حقيقي بل نحن في صدد التدوير العلمي.

إن الغرض هنا إيضاح التالي: أن التدوير الإبيستيموليجي للعلوم يعني أن تلك العلوم وإن أنتجت تكنولوجيا جديدة فهي لن تحتاج لمصطلحات جديدة كليا بل ستستعمل نفس المصطلحات أو ستنحتها بعض الشيء لتتجاوب مع التغيير الطفيف الذي لحق بها.

إذن، ستجد الترجمة نفسها في حالة ركود، خاصة في جانب التوليد الاصطلاحي، وهو حبل الوريد بالنسبة للترجمة، يُغَذِّيهَا ويجعل لها هدفا أسمى وأكثر حيوية من مجرد نقل نصوص من لغة إلى أخرى بشكل ميكانيكي واجتراري.

الإكراه الخامس: تدريس وتعميم اللغات الأجنبية سلاح ذو حدين

ذكرنا سابقا أن على المترجمين تلقي تكوين لغوي عال المستوى ومؤهل لامتهان حرفة الترجمة، الشيء الذي سيؤثر إيجابا على مدى وجودة أدائهم ضمن مشروع التنمية عبر الترجمة.

من البديهي أن هذا التكوين اللغوي يبدأ منذ مراحل التعليم الأولي، أي التعليم العام أو ما قبل التخصص الترجمي الأكاديمي. هنا يتضح دور القائمين على السياسات التعليمية داخل كل دولة ومدى إعطائهم الأولوية لتدريس وتعميم اللغات الأجنبية. فورش اللغات الأجنبية داخل كل سياسة عمومية لدولة ما وأهدافه، من حيث المناهج والمحتوى، له تأثير مباشر على تعميم تدريس اللغات الأجنبية (أكثر من لغة أجنبية واحدة خاصة) وتحسين بيداغوجياتها، وبالتالي توفير المحيط المناسب المؤهل "لتدجين" تراجمة المستقبل. لكن، ماذا عن أولئك المستفيدين من نفس تلك المناهج، الذين لن يختاروا الترجمة مهنة لهم؟ ألن يُمَكِّنَهُم رصيدهم اللغوي، المتعدد الطَّلْق، من الاستغناء عن خدمات المترجمين لاحقا؟ كيف لا وهم قادرون على الاطلاع على النصوص الأصلية بلغتها الأصلية أيضا؟

مرة أخرى، ربما ستقل الحاجة إلى الترجمة، وربما سيستغنى عنها كوسيلة لتحقيق التنمية.

التوصيات:

توصي الباحثة بما يلي:

- رفع الوعي بضرورة التنمية، وإعادة صياغة تعريفها كتنمية إنسانية شاملة مبنية على إعلاء الروابط البين–مجتمعية بواسطة التثاقف البناء، ثم التحسيس بدور الترجمة كرافعة تنموية بامتياز.
- استقاء الدروس من تاريخ الترجمة ومساهمتها سابقا في تنمية المجتمعات والدول على اختلاف الأصعدة.
- التماس عقلنة الرقابة المسلطة على العمل الترجمي نحو تفتح ثقافي اجتماعي واقتصادي رصين.
- العمل على محو الأمية كأساس، والرفع من القارئية readership بتعزيز ثقافة القراءة.
- العمل على تحسين مرونة العمل الترجمي داخل وخارج الوطن الواحد لتحقيق المثاقفة وسلاستها.
- تنسيق الجهود ما بين المراكز المختصة في الترجمة، من خلال تحقيق الحوكمة في الاستراتيجيات الترجمية وإعادة النظر في تدبير مؤسسات العمل الترجمي.
- تهيئة خطة متعددة المستويات للتنمية تجعل من الترجمة وسيلة محورية لا غنى عنها.

- ضرورة تلاقح الترجمة مع ميادين أخرى، الموجودة منها والمستجدة، لضمان استمرارية الترجمة واستمرارية الحاجة إليها.

- تأهيل المترجم، ودعم تكوينه المستمر ودعمه معنويا وماديا، وضمان التزامه بالمشروع التنموي.

- الرصد المستمر للعوامل المؤثرة في التنمية وفي الترجمة، وفي دور الترجمة في التنمية.

قائمة المصادر والمراجع:

- بدير، شيماء (2018): التنمية في أصل الاسلام، مجلة الوعي الاسلامي، عدد 623.
- سعداوي، صلاح عبد التواب، (سنة النشر غير معروفة)، تعريف التنمية وخصائصها: بحث في السياسة الشرعية، انظر الرابط التالي: https: //cutt. us/ddCAn
- السنوسي، محمد السنوسي (2018): التنمية البشرية: المفهوم والمحاذير. مجلة الوعي الاسلامي. عدد 623.
- العميد، عبدالله (2012): أوضاع الترجمة في المغرب. في سبيل إقرار الخطة الوطنية للترجمة، سلسلة دراسات ترجمية، رقم 1. الرباط: دار بلماريس.
- القرطبي، محمد بن :(1427–2006) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
- قرم، جورج (1981): التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، بيروت: دار الطليعة.
- النهام، صالح سالم (2018): التزكية أساس التنمية، مجلة الوعي الاسلامي، عدد 623.
- Bourdieu, Pierre. (1992). "Censorship and the Imposition of Form". P. B.: *Language and Symbolic Power*. Ed. John B. Thompson. Trans. Gino Raymond and Matthew Adamson. Oxford: Polity, 137–159 and 269–276
- Müller, Beate. (2004). Cultural Regulation in the Modern Age, *Critical studies*, 22 (1–31). https: //doi. org/10. 1163/9789401200950_001

- Thomson-Wohlgemuth, Gaby. (2011). *Translation Under State Control: Books for Young People in the German Democratic Republic*. Routledge. 10. 4324/9780203876565.
- Translation Studies Forum. (2011). Translation and censorship، *Translation Studies*، 4: 3، 358-373، DOI: 10. 1080/14781700. 2011. 589657
- Tymoczko, Maria. ed. (2010). *Translation، Resistance، Activism*. Amherst، MA: University of Massachusetts Press.